الأمم المتحدة

E/2011/NGO/98

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدَّم من باكس رومانا – الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2011/100.

11-34460X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان*

بينما تناضل الأمم لمكافحة العنف والفقر والبطالة، يعتَبر التعليم هو الحلّ المستدام. ومع ذلك، تشكِّل الأزمة الاقتصادية العالمية خطراً أمام تحقيق الأهداف الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وفي هذه الأزمة، تصبح الفتيات والنساء أكثر ضعفاً حيث يعاني الشباب بوجه عام. ويمكن للتعاون العالمي وتمكين المجتمع المدني أن يساعد في إنهاء هذه الأزمة. وفيما يتعلق بتنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التعليم، تجد حركة باكس رومانا – الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية أن المسائل التالية جديرة بالاهتمام.

وفي الأماكن حيث ينتشر العنف، لا يستطيع الطلاب الحضور إلى المدرسة في أمان. وهناك خطر مستمر يعوق التعليم ويمنع الأطفال من السفر إلى المدارس وفي التركيز على دراساتهم. ويصدق هذا بشكل خاص بالنسبة للفتيات، نظراً لأنهن في كثير من الأحيان يُستهدَفن أثناء فترات عدم الاستقرار. وحيث يوجد ثلثا الأطفال غير المتعلمين في العالم من الفتيات، فمن الواضح أن هؤلاء تعترضهن ظروف غير مسعفة. فالفتيات والنساء، وخصوصاً في البلدان حيث يوجد اعتراض على الحق في التعليم، لا بد وأن تتاح لهؤلاء فرص عادلة للحصول على التعليم وبيئة آمنة لمواصلته. ورغم إحراز تقدّم في سبيل تمكين المرأة، لا تدر المهن التي تسيطر عليها الإناث دخلاً مساوياً للمهن التي يسيطر عليها الذكور. ونظراً لأن التدريس واحد من هذه المهن، فإنه لا يُدرّ دخلاً يمكن مقارنته بالمهن الوظيفية الأخرى.

توصيات

في الأماكن حيث تتعرض البيئة التعليمية لخطر العنف، ينبغي تنفيذ إجراءات أمنية بغية جعل المدارس مكاناً آمناً لجميع الطلاب، وخاصة الفتيات. وبدون توفير الحماية في مجال تعليم الفتيات، لن يكون هناك التزام تام بتعميم التعليم للجميع.

وينبغي وضع التعليم في أولوية الميزانيات في الدولة. فمن المستحيل طلب نتائج غير عادية من الطلاب والمدرّسين بدون توفير الأدوات المناسبة. ويجب اعتبار المدرّسين من العناصر الأساسية في وضع السياسة التعليمة ويجب أن تقيّمهم الحكومة باعتبارهم موارد. فإذا وُجد تكريس حقيقي للتعليم، عندئذ يجب إعلان التزام للقائمين بالتعليم بتحويل الكلمات إلى أفعال.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

وأثناء السنة الدولية للشباب، يعتَبر من الضروري تعزيز دور الشباب في عملية التغيير. وينبغي أن تكفل الدول أن يكون للشباب صوت مسموع في المناقشات على المستوى الوطني، وخصوصاً في وضع السياسات المحلية مثل التعليم. وعند تنفيذ البرامج في البلدان النامية، ينبغي أن تكون هناك مشاورة مع المحليين لتقييم احتياجات الشباب. ومن شأن إنشاء مجالس الشباب الوطنية والتأكيد على استقلالها عن الحكومة أن يتم التعبير وسماع صوت حتى الفئات الأكثر ضعفاً.

وتذكُر مبادرة تعميم التعليم للجميع أن الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأسر يمكن أن تساعد في ضمان توفير رعاية جيدة وتعليم جيد للأطفال، وخصوصاً بالنسبة لأولئك الأشد حرماناً، من خلال ممارسة أنشطة تتمحور حول الطفل، وتتركّز على الأسرة، وتقوم من داخل المجتمع المحلي وتدعمها السياسات الوطنية والمتعددة القطاعات مع وجود موارد وافية بالغرض. ويمكن إبداء التزام حقيقي بالتعليم وبالفئات المحرومة في العالم.